تحوّلات صراع الغرب على الخليج العربي

علي شعيب[*]

أظهرت الأحداث في التاريخ أنه ليس على وجه الكرة الأرضية مناطق كثيرة التجاذب كمنطقة الخليج العربي. فقد كان الموقع الجغرافي وما ترتب عليه من خطورة استراتيجية يحتل دوراً أساسياً في تقرير مصائر الشعوب التي تتوطنه. ومنذ بروز المصالح القومية في أوروبا وجد الخليج نفسه منجرفاً أكثر فأكثر إلى دوامة المصالح الاقتصادية والسياسية المتضاربة لدول تلك القارة. وأدى اكتشاف حقول غنية بالنفط إلى تعاظم أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية في النصف الأول من القرن العشرين إلى اليوم. وفي عالم تسيطر عليه **السياسة الميكافيلية** أصبح الخليج العربي مجالاً للتجاذب القوي بين الدول العظمى كما أصبح بيدقاً على رقعة الشطرنج تحركه المنافسات الدولية.

حركة الكشف الجغرافي البرتغالي بداية صراع الخليج

منذ آلاف السنين شهدت منطقة الخليج مولد وازدهار حضارات غابرة طمرتها عواصف الصحراء. كما شهدت أحداثاً هامة غطّت عليها رمال الزمان. وقد أثبتت الاكتشافات الأثرية ارتباط تاريخ المنطقة بحضارات ما بين النهرين وبخاصة الحضارة السومرية في العراق[1]. كما حازت هذه المنطقة على اهتمام أمم كثيرة بالسيطرة عليها بدءاً من الإسكندر الكبير (356 ـ 323 ق. م.) والكنعانيين والفينيقيين مروراً بالرومان والفرس. وما لبث العرب، الذين استوطنوا الخليج منذ القدم بعد انهيار سدّ مأرب قبل نحو قرن وربع من ميلاد المسيح أن استعادوا سيادتهم في الخليج بعد أن سيطروا على

(*) استاذ التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية.

(1) حسين محمد البحارنة: **دول الخليج العربي الحديث**، إصدار كتلة مؤسسات الحياة، بيروت، 1973، ص 14.

التجارة العالمية في العصور الوسطى.

لكن أوروبا راحت تنمو باطراد غير معهود خلال فترة قرن تقريباً ابتداءً من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر.

شكّلت هذه الفترة منعطفاً في التاريخ العام للأمم. فقد بدأ خلالها عهد جديد بالنسبة لأوروبا: فالكارافيل المرنة وأشرعتها التي يسهل التحكم فيها، والبارود والبوصلة قد جعلت أوروبا سيدة البحار ومتحكمة في النظام الاقتصادي العالمي برمته(2). وأخذت موانىء حوض المتوسط بحيرة العالم القديم تغط الواحدة تلو الأخرى في سبات عميق. ففي عام 1498 وعلى غير انتظار برز خطر جديد يهدد التجارة الإسلامية عندما دار البرتغاليون بسفنهم بقيادة فاسكو داجاما حول رأس الرجاء الصالح وأرسوا بسفنهم على شواطىء الهند وعادوا إلى بلادهم بشحنة من التوابل. ومنذ عام 1502 راحت البرتغال تزرع قواها البحرية في أماكن استراتيجية على طريق الهند كي تجبر المسلمين على السقوط الاقتصادي، إذ تصرفت بقسوة ودون رحمة مع بواخرهم وأحرقوا من فيها(3) مما سلب دولة المماليك مقومات حياتها(4). وليس من باب الصدفة أن يكون الذين قاموا بتلك الاكتشافات البحرية من البرتغاليين لأنهم قد ورثوا العلوم العربية بعد احتكاك طويل زمنَي السلم والحرب.

وفي هذا الطور العالمي من التاريخ الذي فتحته حركة الكشف الجغرافي الأوروبي دخل العرب والمسلمون مدافعين عمّا في أيديهم، ممثلين لطور قديم وليسوا بمشاركين في بناء جديد. لكن منطقة الخليج لم تكن مستعصية على الفراغ والعزلة، لا سيما وأنها على مفترق طريق البحار من الشرق والغرب وبالعكس وخصوصاً في هذه المرحلة التي كانت فيها البحار ساحة الصراع التجاري والعسكري بين القوى المتنافسة في أوروبا.

بعدما استتبت للبرتغال السيادة البحرية في الخليج ركّزت، بصفة أساسية، على هرمز التي كانت ملتقى لطرق تجارة الشرق الأوسط وإيران وشمال شرقي إفريقيا وجنوب آسيا. ولم تُجدِ نفعاً الحملة البحرية المملوكية التي أرسلها السلطان قانصو الغوري عام 1509 في لجم التوسع البرتغالي بل فشلت في موقعة ديو أمام بومباي. وكانت مؤشراً لانتصارات أخرى متتالية ستحقق للبرتغال السيطرة على التجارة الشرقية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر.

وخلال فترة انتقال السلطة في البلاد العربية من المماليك إلى العثمانيين كان

(2) اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونسكو)؛ **تاريخ إفريقيا العام**، المجلد الرابع، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1988، ص 671.

(3) جواهر لال نهرو: **لمحات من تاريخ العالم**، نقله إلى العربية مجموعة من الأساتذة، الطبعة الثانية، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1957، ص 19.

(4) برنارد لويس: **العرب في التاريخ**، تعريب نبيه فارس ومحمود زيدان، داز العلم للملايين، بيروت، 1954، ص 226.

الخليج يواجه مصيره دون أن يُلتفت إليه بالقدر الكافي. ولم يكن للعثمانيين شأن في مواجهة البرتغال سوى بعد اشتداد عبث البرتغاليين بسفن المسلمين. عندها بعث السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م.) أحد ولاة مصر بأسطول لردعهم فلم يفلح في الأمر. ويبدو أن العثمانيين لم ينتهزوا الفرصة الملائمة لمنازلة البرتغال والاستيلاء على الثروة الهائلة التي كان يجنيها المماليك من مرور تجارة الهند من مصر والشام. ولم يتعاونوا مع البنادقة شركائهم في هذه الخسارة ويستعينوا بهم في القضاء على أساطيل البرتغال[5].

بالمقابل، انحاز القائد البرتغالي البواكيري إلى جانب الدولة الصفوية الفارسية في نزاعها مع العثمانيين وعقد معها معاهدة عام 1511م. تضمنت تعهد الشاه بسيطرة للبرتغال على هرمز ومسقط، فيما التزم البواكيري بمؤازرة الصفويين ومدّهم بالمعونات الحربية وإرسال الخبراء لتدريبهم على صناعة الأسلحة الحديثة وطرق استعمالها[6]، وعلى مساعدة القوات الفارسية في احتلال البحرين والساحل الغربي للخليج.

في الواقع، لم يكن الصراع العثماني ـ الصفوي حالة مَرَضية شاذة في جسم العالم الإسلامي بل إن هذا الجسم كان مثقلاً بهموم محلية متجذرة في عمق الحياة العربية العاجزة عن مواجهة العملاق الأوروبي الخارج من قمقم العصور الوسطى بقواه البحرية والاقتصادية ومنصرفاً بصفة أساسية إلى التجارة، بل هو اتجه إلى تنمية موارد البلاد ومصالحها ولا سيما إلى طرق المواصلات والسيطرة عليها في منطقة الخليج، وتمثّل العجز العربي الإسلامي بألوان مختلفة:

ـ لم يواجه المسلمون التحدي الأوربي البحري المتعاظم لأن البحر بوجه عام لم يكن ضرورياً لنجاح المشروعات الاقتصادية الإسلامية.

ـ إن العثمانيين مثلهم مثل أهل البندقية قد حصروا اهتمامهم بالبحر المتوسط ولم يدركوا أهمية الثورة الملاحية إلا في عهود متأخرة[7].

ـ ارتبط تمدد السلطنة العثمانية في الخليج بصلب سياستها المرتكزة على كسب ولاء المسلمين في مناطق تواجدهم لكن قوة سلطتها كانت تتفاوت بحسب البعد عن المركز إذ اكتفت من مسلمي الأطراف بالتبعية الإسمية.

في الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار المتغيّر الدولي كأحد مصادر الصراع الهامة في الخليج لكن هناك حقيقة تعرِّف عن مصادر اندلاع الصراعات المحلية والإقليمية في

(5) عمر الإسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قُبيل الوقت الحاضر، راجعه الكابتن سفيد ج.، القاهرة، 1916، ص 73 و74.
(6) المصدر نفسه، ص 101.
(7) ديفيد ماكدول: أوروبا والعرب، تنافر أم تجاذب، ترجمة عبد النبي حسن، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994، ص 31.

المنطقة والكامنة في طبيعة هياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وخصائص الحياة السياسية في إماراتها المنقسمة إلى قبائل متعددة مفككة الأوصال ومتخاصمة في ما بينها يشنون بعضهم على بعض حروباً طاحنة متواصلة. واتسمت هذه الحروب بضراوة كبيرة واستمرت إلى أمدٍ طويل[8]. فلقد تنازع شيوخ القبائل على السلطة وعقدوا الاتفاقات المؤقتة الهشة بين الأطراف والجماعات المتصارعة ولم يتخذوا في الواقع أية تدابير للنضال المشترك ضد البرتغاليين[9].

لذا، فإن مشاريع التدخل الأجنبي في الخليج لم تزرع في أرض بكر بل وظّفت في **تربة صالحة يسرت مهمة الغزو الأوروبي في الهيمنة على المنطقة مما أعاق عملية الوحدة الطبيعية في الجزيرة العربية.**

طرد البرتغاليين من الخليج لصالح الهيمنة البريطانية

أثارت المداخيل الهائلة التي كان البرتغاليون يحصلون عليها نتيجة احتكارهم التجارة الشرقية والسيطرة الفعلية في المحيط الهندي الحسد العلني في الأوساط الحاكمة التجارية والصناعية في هولندا وفرنسا وبريطانيا.

وفي أواخر القرن السادس عشر شهد الخليج العربي طلائع المنافسة الدولية للوصول إلى الأسواق الفارسية والعربية والتحكم في طرق مواصلاته العالمية. وقد أسفرت المنافسة عن هيمنة إنكليزية نتيجة سياستها القائمة على شبكة تحالفات مؤقتة مع القوى المحلية. فقد أقامت تحالفاً مع العباس أ (الكبير 1571 ـ 1629م). عام 1620 لطرد البرتغاليين من جزيرة هرمز مقابل إعفاءات جمركية لشركة الهند البريطانية في هذه الجزيرة الفارسية[10]. وفي إطار هذه السياسة القائمة على استغلال التناقضات المحلية لم تسنح إنكلترة للمعاهدة العثمانية الصفوية عام 1639م[11] في وقف دوامة العنف بينهما بل ولجت باب الصراع واستحلصت من الباب العالي على إذنٍ بإقامة مركز تجاري في البصرة عام 1640م.، كما حالت دون قيام مؤسس الأسرة الزندية الصفوية الشاه كريم خان بعمليات عسكرية ضد اتحاد قبائل كعب الذين أسسوا إمارة عربستان في الشمال الشرقي من الخليج وبنوا أسطولاً للقرصنة. بينما لم تحرك ساكناً عند نجاح نادِر شاه الصفوي (1688 ـ 1747م.) ملك إيران، في احتلال البحرين 1736م. وضمّ عُمان

(8) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 8، دار الفارابي، 1985، بيروت، ص 93.

(9) نقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، مراجعة مسعود ضاهر، دار الفارابي، 1988، ص 15.

(10) جريجوري بوندا ريفسكي: الوجه الحقيقي لأعداء الشعوب الإسلامية، دار نشر وكالة نوفوستي، 1985، ص 37.

(11) جابر الراوي: إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ظل القانون الدولي، وزارة الإعلام العراقية ـ بغداد، بدون تاريخ، ص 11.

عام 1741م. وجاءت الفرصة السانحة لبريطانيا عند نجاح الحركة الوهابية في توحيد الجزيرة العربية وانطلاقها إلى الخليج والعراق فتأجج الصراع في المنطقة بين السعوديين والعثمانيين والفرس مما أتاح لأسطولها احتلال كبرى المشيخات العربية وفرض معاهدات الحماية 1820م. عليها[12].

البترول والتحول الخطر في الصراع

في وقت اكتشف فيه الغرب أهمية البترول في العصر الصناعي الجديد كانت الشواهد في الشرق الأوسط وبالتحديد على شطآن الخليج مشجّعة. وكانت بريطانيا بين أكثر الدول مهيّأة للعب الدور الضامن والمرجح في عملية الصراع الدولي في هذه المنطقة. وقد أعدّت سلفاً خططاً احترازية لدرء أية أخطار محتملة في المستويين الداخلي والخارجي. وارتكزت هذه الخطط على درس جيد لوضع المنطقة وبحثت على نحو محموم عن قيام صراع داخلي من شأنه أن يسهل مهمتها. لذلك أنشأت نظاماً جيداً للتجسس. وكانت في حوزتها معلومات كاملة عن الأحوال في قصور المشايخ وعن قوتهم، فيما لم يكن لدى هؤلا الخصوم أي تصور عما يفعله الإنكليز أو يعتزمون عمله. وكان الطابور الخامس يمارس عمله باستمرار، وكانت تحدث في اللحظات الحرجة صراعات متعددة الأهداف تسهّل للإنكليز التدخل ومسك الأمور بما يؤمّن مصالحهم. كما كانت طبيعة العلاقات بين حكام دويلات الخليج عاملاً مساعداً على التحكم في مصير المنطقة. إذ إن نزاعاً قد نشب بين القبائل حول تأكيد كل منها حمايتها على ما تعتبره إقليمها. خصوصاً أن شيوخ القبائل النافذة في المواقع الغنية بالنفط، أو المحتملة لناحية الغنى أصبحوا حكاماً بمقتضى اتفاقيات وُقّعت مع ممثلي حكومة ووكلائها من البريطانيين. هذا المتحول الجديد في دور القبائل أدى إلى توترات حادة بين المشايخ على تعيين حدود بعضهم مع بعض، وفي مرات كثيرة جرى تخطيط الحدود بين المشيخات المختلفة على أساس روايات صيادين عن المواقع التي كانوا ينشرون فوقها شباك الصيد لتجف أو المواقع التي مشت فوقها قافلة جمال أو صدّت عندها غارة بدو على مضرب خيام[13]. كان من شأن ذلك تشجيع بريطانيا كل عملية تفتيت أو تجزئة، وتبادر إلى الاعتراف بالشيوخ الجدد الذين أعلنوا انفصالهم[14].

بناءً على ذلك، تتضارب المعلومات حول صحة اتهام عملاء بريطانيا في عملية اغتيال عبد العزيز آل سعود عام 1803م. لمحاولته إبرام معاهدة مع إيران لضمان السلام في الخليج وكذلك مقتل الأمير بدر إمام مسقط المقرّب من الوهابيين[15]. غير أن

(12) مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 22، القاهرة، 1994، ص 359.

(13) محمد حسنين هيكل: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 1992، ص 67.

(14) عبد الكريم غرايبة: تاريخ العرب الحديث، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 225.

(15) جريجكوري بونداريفسكي: المصدر المذكور آنفاً، ص 78.

الاتهام يبقى ماثلاً كونه ليس وليد صدفة بل لا بد من متآمرٍ ذي أطماع، وما سوى بريطانيا المؤهلة في واقع الأمر للاضطلاع بهذا الدور إذ تعيش هاجس تجذير وجودها في الخليج وتُعرف بشدة حساسيتها تجاه أية خطط ترسم خارج إطار موافقتها، الأمر الذي يفسر تصديها لاحقاً لخطط محمّد علي باشا والي مصر والرامية إلى توحيد الجزيرة العربية تحت سلطته.

وقد بدا هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في بداية القرن العشرين عندما قررت الحكومة العثمانية منح امتياز خط سكة الحديد الممتدة من برلين عبر بغداد ـ الكويت إلى الحكومة الألمانية.

لذا، لم يعد **البترول يجعل صراعات العالم حوله مسألة اتصالات أو مواصلات وإنما جعلها مسألة حياة أو موت للقوى الغالبة أو المطالبة بالغلبة.** استتباعاً، وجدت دول الخليج نفسها في دوامة السياسة العالمية بعد تلازم حاجة الغرب إلى البترول واستخدام القوة المباشرة في حال فشل المخططات الاستعمارية المرتكزة على التحالفات المحلية. وقد ساعدت طبيعة العلاقات بين الاحتكارات النفطية والحكام المحليين في تشديد سيطرة الرأسمال الأجنبي على صناعة النفط واستغلال الثروات الطبيعية لبلدان الخليج.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اعتبر الغرب أن رسالته التاريخية هي تحديد المصير السياسي للشعوب الأخرى على الكرة الأرضية. وكان الخليج العربي من بين المناطق البارزة لإعادة تكوينه وفق مصالحه. لقد كان عصراً اصطُنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا؛ فالعراق والأردن هما اختراعان بريطانيان، والخطوط رسمت على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب الكونية الأولى. بينما أنْشئت حدود المملكة العربية السعودية والكويت والعراق من قبل موظف مدني بريطاني عام 1922[16]. في ذلك العام بدأ الخليج في السير على طريق كان من شأنه أن يقود إلى حروب لا نهاية لها؛ فللمرة الأولى يجتمع حول مائدة مفاوضات واحدة ممثلو أكبر شركات النفط العالمية ليضعوا خطة طويلة الأمد للسيطرة على النفط وتوزيعه في الشرق الأدنى. وساندت حكومات الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا ما يصدر من مقررات. واتفق المجتمعون على ما سمي اتفاقية **الخط الأحمر**. وكان هذا الخط يكاد يشمل كامل شبه الجزيرة العربية. وضمن هذه المنطقة اتفق الفرقاء المتفاوضون على عدم التنافس للحصول على امتيازات وعلى أن لا يحصل أي فريق منهم على أية امتيازات منفردة بدون موافقة الآخرين. وأُعطيت كل شركة حق الاعتراض على نشاط الشركات الأخرى[17].

---

(16) داڤيد فرومكيف: **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 ـ 1922**، ترجمة أسعد كامل إلياس، دار رياض الريس، لندن، قبرص، 1992، ص 15.

(17) مازن البندك: **قصة النفط**، دار القدس، 1974، ص 59.

وتعتبر ولادة شركة نفط العراق باكورة اتفاقية الخط الأحمر. وأضحت الشركات الدولة الأقوى داخل الدولة، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى علاقات دول المنطقة في ما بينها وعلى السيادة الوطنية والقرار السياسي الداخلي.

انطلاقاً من هذه المصالح يمكن فهم الحساسية الشديدة للتحالف الغربي ـ الاميركي الجديد تجاه الحركات الوطنية في منطقة الخليج العربي؛ وقد أظهرت أحداث إيران عام 1951 نموذج هذه الحساسية عندما أممت حكومة مُصَدِّق (1881 ـ 1967) امتيازات النفط الأجنبية. في حين تصدى الأسطول البريطاني لحاملات النفط التي تنقل البترول المؤمم وتمنعها من إكمال طريقها تولت وكالة المخابرات الأميركية تنظيم انقلاب أطاح بحكومة مُصَدِّق وأعاد الشاه على العرش[18].

بالمقابل، لم تكن النظم الحاكمة في العالم العربي على بيِّنة كاملة بحقائق السيطرة الأجنبية. فقد كانت الأنظار كلها تتجه إلى جيوش الاحتلال وإلى قواعدها غافلة عن أن هناك أداة أخرى للسيطرة لا تقل في خطورتها ـ إن لم تزد ـ عن خطر القوات والقواعد العسكرية. وتتمثّل هذه الأداة في الشركات النفطية في بعض البلدان العربية. ولقد تأثر التاريخ العربي الحديث ليس بقوة هذه الشركات العملاقة الكبرى واحتكارها لثروات العرب فحسب، وإنما تأثر أيضاً بالصراعات للحصول على الامتيازات والذي كان المحرك الأساسي للانقلابات العسكرية التي وقعت في سوريا. وقد بدأت السلسلة بانقلاب في دمشق بقيادة قائد عام الجيش السوري حسني الزعيم عام 1949 وتبيّن فيما بعد أن وراء الانقلاب شركة آرامكو التي وقّع لها الزعيم على امتياز بمد خط لأنابيب النفط بين مناطق الإنتاج في السعودية وموانىء البحر المتوسط في سوريا ولبنان (خط التابلاين).

وما هي إلا أيام حتى وقع انقلاب قاده اللواء سامي الحناوي وتبيّن بعد فترة أيضاً أن القوة المحركة له شركة البترول البريطانية ـ العراقية. وكان أول قرار للواء الحناوي إلغاء اتفاق خط أنابيب بين السعودية والمتوسط[19].

ضمن هذا السياق يمكننا فهم المهمات الأساسية لحلف بغداد عام 1955 ومشاركة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[20]، وكذلك مشروع أيزنهاور للدفاع عن الشرق الأوسط[21].

والفكرة عينها نجدها اليوم في أساس سياسة الولايات المتحدة الأميركية، فلا جيمي كارتر ولا رونالد ريغن (1911 ـ   ) أخفيا أن قوات التدخل السريع قد

(18) الكسندر بريماكوف: **نفط الشرق الأوسط**، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة، بيروت، 1984، ص 31.
(19) محمد حسنين هيكل: «صراع إمبراطوريات وكفاح ثورات»، جريدة الرأي، الأردن ـ بتاريخ 1966/10/2.
(20) واشنطن Life 12/11/1956.
(21) Capital Times, 9-1-1957.

أنشئت في الأصل من أجل إيجاد الظروف الضرورية لاستمرار استغلال ثروات الشرق الأوسط النفطية. والملاحظ أن جزءاً من هذه القوات كان يقوم بانتظام منذ عام 1974 بتدريباته في الولايات المتحدة الأميركية الغربية المشابهة من حيث الطبيعة منطقة الجزيرة العربية.

بعد سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران يشير وزير الخارجية الأميركية سايروس ڤانس إلى أن الرئيس كارتر استعجل قيام معاهدة مصرية ـ إسرائيلية كي يتركز الاهتمام على الأمن الإقليمي في الخليج واستكشاف القدرة على مساعدة الأصدقاء بما في ذلك إمكان وجود بحري متزايد في المنطقة للمحافظة على الممرات المائية المفتوحة إلى أوروبا واليابان والخليج أو ليكون هناك خيار لاشتباك محدود في الخارج إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك لحماية المصالح[22].

الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي

للتنافس بين إيران والعراق مقدمة طويلة تشابكت فيها التناقضات القومية والدينية والأزمات الداخلية والدولية والنزاعات على الأراضي. وقد تغذى هذا التنافس في منتصف السبعينات على سباق التسلح الباهظ التكلفة والذي حققت إيران فيه الريادة الملحوظة ـ زمن الشاه ـ باعتمادها على المساعدة العسكرية الأميركية. ولطالما احتدمت العلاقات بين البلدين ووقعت الاشتباكات المسلحة على طول نهر شط العرب على الحدود في الأساس؛ إذ إنه كما نعلم قد شكّل مادة للادعاء بالأحقية بين الجانبين منذ زمن بعيد.

وخيل أنه تمّ حل مشكلة الحدود في عام 1975 عندما وقّع محمد رضا بَهلَوي شاه يران وصدّام حسين الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق اتفاقية حل وسط أثناء اجتماع الجزائر، غير أن الاتفاق لم يكن متيناً وتغيّر الوضع جذرياً عام 1979. فقد أدت الثورة الإسلامية ضد نظام الشاه في إيران إلى تغيُّرات عميقة في سياسة البلدين إذ طرح كل بلد في آن واحد أهدافاً توسعية مغامرة تجاه الآخر. فقد أصبح العراق بالنسبة للقيادة الجديدة في إيران أحد الأهداف الرئيسة لتصدير الثورة الإسلامية. وبالمقابل، تصرفت القيادة العراقية في الآونة الأولى بحذر بل إنها تقدمت إلى مجلس الأمن الدولي بطلب لتقديم المساعدة في تحرير ثلاث جزر في الخليج هي أبو موسى وطومب الصغرى وطومب الكبرى التي استولت عليها إيران ـ الشاه ـ بالقرب من إمارتَي رأس الخيمة والشارقة في عام 1971. غير أن خطط العراق كانت في حقيقة الأمر أبعد بما لا يُقاس من تحرير هذه الجزر وفرض سيادتها على نهر شط العرب وإعادة النظر في بعض قطاعات الحدود البرية. وكان في صدر هذه الخطط خوزستان وهي إقليم غني بالنفط في جنوب إيران يسكنه العرب في الأصل ويعرف

(22) سايروس ڤانس: خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1983، ص 139.

بـ عربستان. وقامت حسابات القيادة العراقية على أساس أن القوات المسلحة الإيرانية قد فقدت قدرتها القتالية بفعل التطهيرات الثورية وتصفية كوادر الضباط في الجيش وطرد الخبراء الأجانب العسكريين وتوقف الواردات العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية.

وسرعان ما تطور النزاع بين الطرفين إلى الحرب التي كانت في تصور زعيمَي البلدين حرباً سريعة مظفرة. ولجأ الطرفان إلى تدابير جاءت في معظمها على درجة عالية من التطرف وتعوزها الحكمة إلى حد بعيد في مسعى إلى زعزعة عزيمة الخصم على مواصلة المقاومة. وفي أوائل عام 1984 توصلت القيادة العراقية إلى استنتاج بأن تفوق الخصم في القدرة الكامنة العسكرية والاقتصادية قد يصبح حاسماً بالنسبة لمصلحة الحرب. وكان الحل الممكن الوحيد هو نقل العمليات الحربية إلى طرق نقل النفط وهو العصب الرئيس للنزاع. وفي شباط من العام نفسه أعلنت العراق محاصرة جزيرة (خرج) وهي المصدر الرئيس للنفط الإيراني. وفي 24 نيسان أنزلت ضربة بالطائرات على ناقلة البترول «سفينة العرب» أثناء تحميلها بالنفط هناك وهي مملوكة للأسرة السعودية مبيّنة بذلك أنها لن تستثني أحداً[23]. وردت إيران باستخدام السلاح عينه وإنزال ضربات جوية على ناقلات البترول التي تحمل صادرات نفط الدول الخليجية العربية بهدف أن تضغط هذه البلدان على العراق. وبذا تحول الخليج إلى جبهة ثانية للحرب العراقية ـ الإيرانية. وقد ظهر على هذه الجبهة بالتحديد أفق التدويل الخطر. وأخذت نُذُر استراتيجية حلف الأطلسي في الخليج في الظهور منذ أوائل الثمانينات للصدى الكبير الذي أوقعه في الأجهزة العليا للحلف تصريح وزير الطاقة الأميركي السابق شلينجر القائل بأن أمن الحلف الغربي أصبح غير كاف لأن جبروته الحربي لا يكفل الدفاع عن مصادر الطاقة الضرورية الحيوية[24]. وكان الهدف العمل على تمتين المواقع العسكرية للولايات المتحدة والأطلسي في منطقة الخليج للمدى البعيد. وقد أبرزت القيادة الأميركية تطابق مصالح النفط لدى الغرب والحكام العرب. وأظهرت قدرتها على تأمين هذه المصالح بالقوة المسلحة. وذكرت استعدادها لضمان استقرار النظم الملكية في بلدان الخليج.

وجاء تصريح الرئيس الأميركي رونالد ريغن في عام 1981 بأن بلاده لن تسمح بأن تتحول السعودية إلى إيران أخرى، بمثابة تعهد قاطع.

ولادة مجلس التعاون الخليجي

حاولت الدول الخليجية العربية أن تكون بمنأى عن تفاقم الصراع الإيراني ـ

---

(23) بافل بايف: **النزعات الإقليمية ومشاكل التسوية**، وكالة نوفوستي، موسكو، 1988، ص 30.
(24) المصدر نفسه، ص 33.

العراقي وبمنأى عن التدخل الأجنبي. انطلاقاً من ذلك التصور، التقت السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة وعمان على التوحد في إطار ما يسمى مجلس التعاون الخليجي وذلك في منتصف عام 1981 وبهدف مكافحة الأخطار الداخلية والحفاظ على استقرار أنظمتهم بعد الثورة الإيرانية. لكن تأزم حدة الصراع العراقي ـ الإيراني أصبح في مكان الصدارة لدول المجلس وكذلك مواجهة الأخطار الخارجية. وأُولي أكبر قدر من الاهتمام لخطر الاعتداءات الجوية على مراكز تكرير النفط ومحطات ناقلات البترول وخطوط نقله. وراحت تطرح مسألة ما إذا كانت القوات المسلحة للدول العربية الخليجية مؤهلة بمفردها كيما تضمن حرية الملاحة. ويُذكر بأنه جاء في وثيقة العمل التي قدمتها عُمان للبحث أثناء الاجتماع الأول لرؤساء الدول الست في أبي ظبي التأكيد على أنه «يستحيل الدفاع عن أمن الخليج دون التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وتقديم تسهيلات وقواعد حربية إليها»[25]. ومع أن الفكرة لم تلقَ التأييد، إلا أن هذه الدول اختارت الحل الوسط بالتصرف على أساس فردي. وطلبت الكويت المساعدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السواء.

والذي كان في تصور الزعماء العرب على أنه عملية محدودة لمرافقة الناقلات البترولية، قد أصبح في المحصلة العامة استعراضاً للقوة البحرية الأجنبية ضخم النطاق عمل بدوره على ازدياد حدّة تسريع القتال في حرب الناقلات.

وكانت الثقة في استعداد البلدان العربية لوضع القوات الأميركية في أراضيها هي النقطة الأساسية في مجمل حسابات واشنطن في وضع مختلف خيارات العمل رداً على الطلب المتوقع بتقديم المساعدة إلى البلدان أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 1980 حصلت أميركا على موافقة عُمان باستخدام طائفة من القواعد في أراضيها. وأصبحت التركة الإنكليزية التي آلت إلى الولايات المتحدة الأميركية هي المشروعات الحربية في البحرين. وعلى نحو متوازٍ في عملية البحث عن القواعد، بذلت واشنطن جهوداً نشيطة لتدعيم مواقعها في أسواق السلاح في الشرق الأوسط إذ أزاحها المنافسون في غرب أوروبا بشكل ملحوظ في النصف الأول من الثمانينات.

في غضون الحرب لعبت الولايات المتحدة الأميركية لعبة مزدوجة بصدد التعامل مع النزاع الإيراني ـ العراقي. فمنذ بداية عمليات القتال أعلنت عن حيادها وأوقفت بصورة رسمية مدّ الطرفين بالسلاح والمعدات القتالية. وفي الوقت نفسه، وبحجة درء تسعير النزاع حصلت على موافقة السعودية على أربع طائرات أواكس في أراضيها ومحطات الرادار الأرضية بما يحقق مراقبة الوضع في الخليج.

وفي منتصف الثمانينات على وجه التقريب لوحظ في الموقف الرسمي الأميركي

(25) المصدر السابق نفسه، ص 42.

انعطاف مطرد صوب العراق إذ أعادت العلاقات الدبلوماسية معه في 1984 وكانت قُطعت عام 1967. ولم تعترض واشنطن على موقف حلفائها وفي مقدمهم فرنسا في قضية أن تبيع السلاح إلى العراق شريطة الامتناع عن الاتصالات العسكرية مع طهران.

وتحت ستار الحملات الدعائية المعادية لإيران جرى تهريب قطع الغيار التي كانت القوات الإيرانية بحاجة إليها عبر قنوات مختلفة وبمعرفة أوساط عليا في الإدارة الأميركية. ويبدو ذلك بهدف مدِّ أجل الحرب واستنزاف قوى الطرفين. وأعرب عن هذه الفكرة هنري كيسينجر: «إن الحل الأمثل بالنسبة لنا لنهاية الحرب هو أن تنتصر إيران على العراق والعراق على إيران»[26].

وجاءت فضيحة «إيران غيت» لتضع حداً لهذه اللعبة المزدوجة.

في ظل عملية تسعير حمى الحرب بين فريقَي النزاع الإيراني ـ العراقي أظهرت النتائج على الأرض توازناً في القوى، الأمر الذي يفتح آفاقاً لجهود الوساطة تعد بالكثير لوقف نزيف الحرب.

كان الرد الرسمي للولايات المتحدة الأميركية إيجابياً بصدد وقف النزاع الإيراني ـ العراقي؛ لكن ما استرعى الانتباه هو تصريحات البنتاغون باعتزام الاحتفاظ بالوجود الحربي والبحري في الخليج. وبقي التبرير السابق على حاله ويعني ضرورة توفير حرية الملاحة وتصدير النفط دونما عوائق والاحتفاظ بحرية الملاحة في مضيق هرمز.

في المستوى العملي، قادت تسوية النزاع الإيراني ـ العراقي إلى تخفيض الوجود العسكري الأجنبي. لكن النفط ظل في بؤرة العدسة لهذا النزاع بالنسبة للمتخصصين الغربيين. خصوصاً أن هذه الحرب عملت على إحداث جملة من التغيُّرات في شبه الجزيرة العربية. إذ ازدادت أهمية البحر الأحمر كشريان حياة رئيس للطاقة، كما ازدادت أهمية الموانىء الواقعة على شواطئه وكذلك خطوط الأنابيب حاملة النفط المتجهة غرباً (السعودية والعراق) والمتجهة شمالاً (خطوط العراق المتجهة من كركوك إلى تركيا). وازدادت أيضاً معدلات الإنفاق العسكري أثناء سنوات الحرب وبعدها. ويمكن الخروج باستنتاج هو أن دوام احتدام المواجهة في الخليج يمكِّن الغرب من ترسيخ مواقعه العسكرية في المنطقة.

حرب الخليج وانعكاسها على أمن المنطقة

ولدت حرب الخليج من رحم حرب العراق ـ إيران. ولئن برز اختلاف الأطراف العربية منذ اندلاع هذه الحرب على تعيين الجهة أو الجهات المؤثِّرة فيها، وعلى تحديد وتقويم دورها في مَجريات الأحداث وتطوراتها، إلا أنها اتفقت على أن ارتباطها

(26) المصدر السابق نفسه، ص 53.

بالأوضاع السياسية في المنطقة وفي العالم هو حقيقة تفرض نفسها. وكانت الروح الاستعمارية للقوى العظمى لا تزال كامنة للاستئثار بمقدرات المنطقة وامتصاص عوائد النفط المقدرة بمئات المليارات من الدولارات وتشكل عاملاً على تسريع قيام هذه الحرب، خصوصاً أن مراكز الأبحاث والتخطيط للدول الكبرى لا تنفك تضع الخطط لفرصة الانقضاض. في مطلع السبعينات نشطت محاولات وضع نهج موحد لمختلف البلدان الرأسمالية المتطورة المستوردة للنفط. عام 1975 أنشئت وكالة الطاقة الدولية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي. ولم تكن ولادة هذه الوكالة بمنأى عن الشبهات بل بهدف محدد يتلخص في تنظيم سياسة هجومية لتعطيل قرارات منظمة (الأوبك) الدول المصدرة للنفط[27].

تلازم ذلك مع سعي حثيث من قبل الاتحاد السوفياتي للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج. وجاء غزو أفغانستان بمثابة مؤشر على هذا السعي وبقصد استغلال الأوضاع المضطربة في إيران التي أعقبت الثورة الإسلامية. أما واشنطن فقد سارعت إلى الحصول على قواعد عسكرية في عُمان والصومال وكينيا ومصر وذلك تماشياً مع إعلان مبدأ جيمي كارتر عام 1980: «الخليج الفارسي منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لبلاده والعالم الغربي بأسره»[28].

والتفسير الوحيد لهذه الترتيبات العسكرية في منطقة الخليج عينها وعلى تخومها هو أنها تهدف إلى فرض سيطرة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية والسياسية من خلال منع تخفيض إنتاج النفط أو رفع أسعاره الذي تعتبره يهدد استقرار الغرب الاقتصادي.

جاء التهديد بالقوة ليتكامل مع السياسة الأميركية في إقامة علاقات مميّزة مع عدد من البلدان النفطية ذات الأنظمة المَلَكية حيث التطابق بين عدد من المصالح في مجال السياسة النفطية العامة. في حين ترى مجموعة من البلدان المصدرة للنفط: الجزائر ـ إندونيسيا ـ العراق ـ إيران ـ ليبيا، إلى حاجة ماسة لرفع أسعار النفط عندها بهدف تقوية خطة التنمية الاقتصادية. غير أن عدداً من بلدان الخليج النفطية تخشى أن يؤدي الارتفاع السريع في الأسعار إلى زيادة معدلات التضخم مما يخفض فيه استثماراتها في الاقتصاد الغربي والتي بلغت في أواخر السبعينات مقابيس هائلة تعطيها مداخيل على شكل فوائد على الرأسمال. فضلاً عن أن هذه الأنظمة المَلَكية لا تريد صراعاً مكشوفاً مع الدول الغربية التي ترى فيها حليفاً يساعدها في المحافظة على مواقعها.

بعد الثورة الإيرانية بقيت هذه العوامل تؤخذ بالحسبان لدى بعض الأنظمة المَلَكية النفطية في الخليج. ولم تأبه إلى حليفها العراق خلال الحرب مع إيران وما أنفقه من احتياطه بالعملة الصعبة وما استدانه من هذه الدول النفطية. فضلاً عن حاجته الماسة

(27) ألكسندر بريماكوف: المصدر المذكور آنفاً، ص 169.
(28) المصدر نفسه، ص 171.

إلى إعادة الحياة للبنية التحتية الاقتصادية التي دمرتها الحرب خلال ثمانية أعوام. وقد طالب النظام العراقي أكثر من مرة الدول النفطية في الخليج احترام الحصص الإنتاجية من النفط والتي أقرّتها منظمة الأوبك. وكذلك الحاجة إلى رفع سعر برميل النفط لتعجيل تموين الخطط البناء العراقية. وقد أرفق صدام حسين مطالبه برسائل تهديد منها استعمال القوة العسكرية. وكان من جراء ذلك أن سارع كل فريق من الأطراف الداخلية إلى تعزيز الصلة بينه وبين الجهة التي تجانس معها أو رآها مرجعاً حقاً. الأمر الذي عمل على ازدياد تأزم الوضع؛ إذ ازداد انقسام العرب في ما بينهم وأصبحوا من حيث يدركون أو لا يدركون عاملاً لتأجيج الخلافات وتأزيمها. فلا غرابة عندئذٍ في أن ينحسر دور العرب، وتتجه أنظارهم إلى الخارج، ينشدون تدخّلاً عسكرياً أو سياسياً لترجيح كفة على أخرى. وكانت حماقة غزو الكويت من قبل العراق ضرباً بالأعراف الدولية في التعامل. ورتب على المنطقة تبعات تهدد أمن الخليج الإقليمي بأسره وبالأخص ثروته النفطية. وكان استعراض القوة من قبل التحالف الغربي رسالة إلى الحاضر وإلى المستقبل ومفادها تطابق مصالح البترول لدى الغرب والعرب، وامتلاك القدرة على صون هذه المصالح بالقوة العسكرية.

خلاصة

يستنتج منذ بروز مصالح الغرب القومية إلى اليوم توجُّه دولة ممثلة في حكامها ودبلوماسيِّيها وتجارها ومبشّريها وأجهزة مخابراتها إلى الاستيلاء على منطقة الخليج عن طريق القوة المسلحة، أو التخريب عبر التدخل المباشر وإضرام النزعات الدينية أو القَبَلية والحدودية واصطناع الحروب الإقليمية. كما نجد أن المستعمرين الغربيين قد دأبوا على تمويه مخططاتهم الرامية إلى اغتصاب مقدرات ثروات الخليج، وأهدافهم العدوانية بالشعارات الديمقراطية المرائية المتخفية وراء شعار حرية التجارة ومستلزمات الحضارة العالمية وحماية السلم العالمي.

في هذا المُناخ التآمري أضاع الخليجيون فرصاً لبناء دولة حديثة. ولا يمكن تفسير الأمر إلاّ باستمرار جمود النظام السياسي وتحجره على أساس صيغة قبائل وعائلات التوازن بين أطرافها غير ممكن؛ فضلاً عن أنه لم تولد هيئات اجتماعية منظمة يبزغ فيها الوعي الاجتماعي وتستشعر الثقة بالنفس، وهي المسألة الضرورية لأن محور الحياة الاجتماعية هو في تفاعل الأفكار والجماعات في الصراع على السلطة السياسية وبدون هذا التفاعل يستحيل إقامة علاقات وثيقة العرى.

إن ما جرى ويجري على أرض الخليج من اصطناع حروب يحمل من الدروس الشيء الكثير: أولاً. لأن الخليجيين جميعاً هم الخاسرون. ثانياً. أنهم محكومون بحلّ مشاكلهم القائمة مع محيطهم وذاتهم، بأنفسهم، إذا ما كانوا عازمين حقاً على العيش في أوطان سيدة، حرة، مستقلة. وإلاّ، فستبقى منطقتهم بأمنها وثرواتها قيد الارتهان أبداً لمشيئة المخططات الإمبريالية.